

لا سبيل الى الاطعام الا عند العجز عن العتق والصيام ويؤتى
 في العتق والصيام وغداضة الاحوف في الصحيح في الرواية
 ما كلف التخثير والصحيح في الدليل الترتيب لانه ترتيب له وسبب
 من امر بعد علمه وتعذر استطاعته الى غير ثم يقضى اليوم
 الذي افسله مع الكفارة عند نأويه قال مالك والثوري واحمد
 واسحاق وابو ثور ورواية المزني على الشافعي وهو قول الجمهور
 وقال الاوزاعي ان كفرا بالعتق او بالاطعام صام يوما في الشهر
 المتتابعين يدخل ذلك اليوم فيها وقال الشافعي ان كفرا بعتق
 يكون الكفارة بدلا عن صيامه واجبا الى ان يكفر ويصوم مع الكفارة
 وقال داود واصحابه لا يكفر واجبا بعد ذلك في الكفارة والكفارة
 حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده زيار القضاة مع الكفارة
 وروى ابو داود والدارقطني وغيرهما انه عليه السلام قال رضى
 يوما مكانه واستغفر الله ومثله في حديث سعيد بن المسيب قال
 ابو بكر بن العري في الكلام في قضاء اليوم الذي افسد انما يتبين له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جهله من الكفارة وسكت عن المفهوم
 ثم الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر كراه
 كفارة الفطار عند نأه عند مالك والشافعي مده وهو ربع صاع
 عند ابن حنبل مده حنطة ومدان من شعير او تمر او حنطة اجابة
 الحديث المتقدم فيه انه ان يبعرق فيه تمر جاءه بعض طرفة خسة
 عشر صاعا ولنا ما رواه الدارقطني عن ابن عباس يطعم كل يوم
 مسكينا نصف صاع من بر هذا في الشيخ الهمم وهو الفاء ذلك
 عبد الحق في الاحكام الكبرى وفي الخلق عن الاذى نصف صاع من
 في صحيح البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والباب واحد عن
 رضى عنها في هذه القصة ان يبعرق فيه عشرون صاعا ذلك السنان
 في شرح البخاري ويروى ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين صاعا
 وفي صحيح مسلم فاس

ادريس الكندي
 ابي بصير وهو رضى عنها
 في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم

وفي صحيح مسلم فاس ان يجلس فجاهه عرقا في فمها
 فاس ان يتصدقه به فاذا كان العرق خمسة عشر صاعا
 فالعرقا ثلاثون صاعا على ستين مسكينا فيجاء حديثها
 على بيان ما كان في كل عرق واحسن ما قيل انها لم تجب
 عليه لعجز عن الكفارة واخيى الى زمان البسوة وهكذا
 في المبسوط وما امر به عليه السلام كان تطوعا لا تها
 لم تكن واجبة عليه في الحال لعجز وهذا اجاز صر فيها الى
 نفسه وعياله فلا يكون حجة في جواز المد لكل مسكين
 لو ثبت وعن ابي جعفر الطبري ان قياس قولنا خيفة
 والثوري وان ثورات الكفارة دين عليه لا يسقطها
 عنه عسرة وعليه ان يات بها اذا ايسر كسائر الكفارات
 وعند الشافعية فيه وجهان وقال ابو عمر بن عبد البر ان
 احتج بحاج بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كلفه انت
 وعيالك ولم يقل له تؤقرها اذا ايسرت ولو كانت واجبة عليه
 لم يسكت حتى يبين له ذلك قبله ولا قال له انها ساوقة
 لعسرتك بعد ان اخبى بوجوبها عليه وكل ما وجب في اليسار
 لزم الذمة الى الاعسار ويؤذيها اذا ايسر بخلاف صدقة
 الفطر حيث لم يجب في الاعسار كالزكاة قال القزويني هذا
 قياس حسن لولا ما جاء في حديث علي رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرجل انطلق فطقه انت وعيالك
 فقد كفر الله عنك رواه الدارقطني قلت وفيه اشارة الى
 وجوبها مع الاعسار حيث كفى لله عنه ولو لم يكن عليه
 كفارة مع اعسار لما احتج الى تكفيرها في الحواشي
 خص لا عواني باحكام ثلاثة بجواز الاطعام مع القدر
 على الصيام وصرفه الى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعا